

أخلاقيات البحث العلمي

إعداد الطالب/

سلمى عبدالله ناجي

الرقم الجامعي/

233001712

تحت إشراف/

أ.د. الفصيل عبد الحميد

أ.د. فايز جراد

2026م

قائمة المحتويات

1.	المقدمة.....	3
2.	أهمية أخلاقيات البحث	4
3.	المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي	4
4.	القضايا الأخلاقية في البحث العلمي	6
5.	القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي	8
6.	التطبيق العملي لأخلاقيات البحث في دراسة إدارة الأعمال	10
7.	الخلاصة	11
8.	المراجع	12

1. المقدمة

نتيجةً لهذا التطور، ازداد الإنتاج العلمي بشكل ملحوظ، وأصبح نشر الأبحاث أحد أهم المقاييس التي تستخدمها المؤسسات لتقييم الإنجاز الأكاديمي والبحثي. من جهة أخرى، أصبحت أخلاقيات البحث من أهم المواضيع في المؤسسات الأكاديمية والمنظمات العالمية، وذلك بسبب ظهور تحديات جديدة تتعلق بمدى التزام الباحثين بالمعايير الأخلاقية أثناء إنتاج المعرفة.

أظهرت أمثلة عديدة أنه بدون المسؤولية الأخلاقية، لا يكفي التقدم العلمي لتحقيق النمو. فعلى مر التاريخ العلمي، شهدنا العديد من الأمثلة على السلوك غير الأخلاقي الذي أسفر عن عواقب وخيمة، سواء كان ذلك من خلال التلاعب بالبيانات، أو استغلال المشاركين في الدراسات، أو تزوير النتائج، أو انتهاك حقوق الملكية الفكرية. وقد أعاد المجتمع العلمي تقييم مفهوم جودة البحث نتيجةً لهذه التجارب، معتبراً الالتزام الأخلاقي عنصراً أساسياً لا يقل أهمية عن سلامة المنهجية أو دقة التحليل.

ونظراً لأن دراسات الإدارة تعتمد بشكل مباشر على بيانات من المنظمات والموظفين والعملاء، فإن أخلاقيات البحث تكتسب أهمية بالغة في مجال إدارة الأعمال. كما تُستخدم نتائج هذه الأبحاث في وضع السياسات الاقتصادية، وتحسين الأداء المؤسسي، ووضع الاستراتيجيات التنظيمية. نتيجةً لذلك، قد يؤدي أي سلوك غير أخلاقي إلى أحكام إدارية خاطئة، أو الإضرار بسمعة المؤسسات، أو تراجع واسع النطاق في الثقة بالبحث العلمي.

مع ذلك، فقد برزت بيئة بحثية جديدة قائمة على البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والمنصات الإلكترونية، كنتيجة للثورة الرقمية. وقد استفاد البحث العلمي استفادةً كبيرة من ذلك، ولكنه جلب معه أيضاً قضايا أخلاقية أكثر تعقيداً تتعلق بإنصاف البيانات، وشفافية الخوارزميات، وحماية الخصوصية، وأمن المعلومات.

بالإضافة إلى ذلك، ازداد الضغط على الباحثين بسبب التنافس العالمي للنشر في المجالات العلمية المرموقة. ونتيجةً لذلك، لجأ البعض إلى ممارسات غير أخلاقية، كالانتحال، وتقسيم الدراسة الواحدة إلى دراسات متعددة، أو التلاعب بالنتائج لزيادة معدلات النشر. لذا، بات من واجب الباحثين والمؤسسات الأكاديمية وهيئات التمويل والمجلات العلمية تعزيز ثقافة النزاهة العلمية. وانطلاقاً من هذه النتائج، يتناول هذا التقرير أخلاقيات البحث العلمي من منظور الإدارة الحديثة. ويفعل ذلك من خلال دراسة تطوره، وتلخيص مبادئه التوجيهية، واستعراض أهم القضايا الأخلاقية التي يواجهها الباحثون، وتوضيح الأطر القانونية التي تحكم البحث، وينتهي بمثال واقعي يوضح كيفية دمج الأخلاق في دراسات الإدارة المعاصرة.

2. أهمية أخلاقيات البحث

بدلاً من ذلك، تطورت أخلاقيات البحث العلمي تدريجياً نتيجةً للصعوبات والتحديات التي واجهها المجتمع العلمي على مر السنين. في البداية، كان الهدف الرئيسي هو تحقيق الاكتشافات العلمية، ولم تُولَ القضايا الأخلاقية الاهتمام الكافي. وفي بعض الحالات، أدى ذلك إلى دراسات تجاهلت حقوق المشاركين.

بدأت الجامعات والمنظمات الدولية بوضع مبادئ أخلاقية تُحدد التزامات الباحثين وتُشدد على ضرورة احترام كرامة الإنسان، والحصول على الموافقة المستنيرة، والحفاظ على سرية البيانات، والالتزام بالشفافية في جميع مراحل البحث، وذلك مع ازدياد الاعتراف بحقوق الإنسان.

حلّ إطار مؤسسي متكامل، يشمل الجامعات ولجان أخلاقيات البحث والهيئات العلمية والمنشورات المُحكّمة ووكالات التمويل، محلّ واجب الباحث الفردي في أخلاقيات البحث. بات من الضروري الآن اتباع هذا النظام لضمان قبول الدراسات العلمية ونشرها. تُعدّ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وحوكمة البيانات، والاستخدام الأخلاقي للخوارزميات، واستدامة البحث، مجرد أمثلة قليلة على التحديات الإضافية التي أُضيفت إلى مفهوم أخلاقيات البحث في السنوات الأخيرة. يُبين هذا كيف يتطور بيئة البحث، وكيف يجب تطوير المعايير الأخلاقية باستمرار لمواكبة هذا التغيير.

3. المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

إضافةً إلى مساعدة الباحث على اتخاذ قرارات سليمة عند مواجهة معضلات أخلاقية متنوعة، تُعزز هذه المبادئ التوجيهية الثقة بين الباحث والمشاركين والمنظمات والمجتمع العلمي.

لهذه الأفكار تأثير مباشر على جودة البيانات التي تستخدمها المنظمات في التخطيط واتخاذ القرارات، ولذا فإن أهميتها في مجال إدارة الأعمال تتجاوز الالتزام الأكاديمي. كما أنها تؤثر على مكانة الجامعة والباحث والمنظمة التي تستفيد من نتائج الدراسة. لذا، فإن تطبيق هذه المبادئ ليس مجرد واجب تنظيمي، بل هو استثمار في جودة المعلومات.

الشفافية في جميع مراحل البحث

يعني هذا أن على الباحث أن يكون شفافاً بشأن كل خطوة يتخذها خلال البحث، بما في ذلك شرح مفصل للمنهجية، واستراتيجية أخذ العينات، وتقنيات جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل النتائج.

تعزز الشفافية إمكانية التحقق من النتائج، وتساعد على تراكم المعرفة العلمية بدقة، إذ تُمكن باحثين آخرين من تقييم الدراسة أو تكرارها في سياقات مختلفة. إضافةً إلى ذلك، تمنع الشفافية الباحثين من إخفاء تفاصيل مثل انخفاض معدلات الاستجابة أو العيوب المنهجية التي قد تؤثر على كيفية تفسير النتائج. وتكتسب الشفافية أهمية بالغة في الدراسات الإدارية، لأن نتائج الدراسة قد تؤثر على الخيارات الاستراتيجية المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسة، أو إنشاء أنظمة الموارد البشرية، أو تحسين جودة الخدمة. لذا، فإن إخفاء أي معلومات جوهرية قد يؤدي إلى أحكام خاطئة تُلحق ضررًا بأداء الشركة ومستقبلها.

المسؤولية المهنية للباحث

هذا يعني أن على الباحث ضمان صحة المعلومات المقدمة، ودقة النتائج المستخلصة، وجدوى المقترحات المطروحة.

ويُعدّ الالتزام بالتطوير المستمر للقدرات العلمية، ومواكبة أحدث المبادئ التوجيهية الأخلاقية والمنهجية، والامتناع عن استخدام الأدوات أو الأساليب التي يفنقر الباحث إلى الخبرة الكافية فيها، من العناصر الأساسية للمسؤولية المهنية. فالبحث العلمي ليس مجرد إجراء دراسة واحدة، بل هو التزام مستمر يستلزم التعلم والتطور الدائمين.

كما يُعدّ إدراك حدود الدراسة، والامتناع عن تصوير نتائجها كحقائق مطلقة، جانبًا آخر من جوانب المسؤولية. فلكل دراسة ظروفها الخاصة، وعينتها الخاصة، وفترة زمنية خاصة بها، لذا يجب على الباحث توضيح مدى إمكانية تطبيق النتائج على نطاق واسع.

العدالة في التعامل مع المشاركين

تعد العدالة أحد المبادئ التي تؤكد احترام جميع المشاركين في الدراسة دون تمييز، سواء على أساس الجنس أو العمر أو الجنسية أو المستوى الوظيفي أو أي اعتبارات أخرى لا ترتبط بأهداف البحث.

ويقتضي هذا المبدأ أن تكون معايير اختيار العينة واضحة وعادلة، وأن يحصل جميع المشاركين على المعلومات نفسها، وأن يتمتعوا بالحقوق نفسها طوال فترة تنفيذ الدراسة. كما ينبغي ألا يتحمل بعض المشاركين مخاطر أكبر من غيرهم دون مبرر علمي واضح.

وفي الدراسات الإدارية يظهر هذا المبدأ عند اختيار الموظفين أو المديرين للمشاركة في الاستبيانات أو المقابلات، حيث ينبغي أن يعتمد الاختيار على أسس منهجية وليس على العلاقات الشخصية أو سهولة الوصول إلى المشاركين.

الحفاظ على الاستقلالية العلمية

تمثل الاستقلالية ضماناً أساسياً للحفاظ على حياد الباحث، إذ ينبغي ألا يخضع لأي ضغوط من الجهات الممولة أو المؤسسات التي تجرى عليها الدراسة أو حتى من المشرفين الأكاديميين إذا تعارضت تلك الضغوط مع المعايير العلمية.

وتزداد أهمية هذا المبدأ عندما تكون نتائج الدراسة مرتبطة بمصالح اقتصادية أو تنظيمية، فقد تحاول بعض الجهات التأثير في النتائج أو تأخير نشرها أو تعديلها بما يتوافق مع مصالحها. وفي هذه الحالة يكون الباحث مسؤولاً عن حماية استقلاليته والمحافظة على مصداقية العمل العلمي.

احترام الملكية الفكرية

تعتمد المعرفة العلمية على التراكم، حيث يبني كل باحث دراسته على جهود الباحثين السابقين. ولذلك فإن احترام الملكية الفكرية يمثل أحد أهم المبادئ الأخلاقية التي تحافظ على حقوق المؤلفين وتشجع على استمرار الإنتاج العلمي.

ويتحقق هذا الاحترام من خلال التوثيق الدقيق لجميع المصادر، وعدم استخدام الأفكار أو الجداول أو الرسوم أو البيانات دون الإشارة إلى أصحابها الأصليين. كما يجب على الباحث التمييز بين الاقتباس المباشر وإعادة الصياغة، مع الالتزام بقواعد التوثيق المعتمدة في جميع الحالات.

4. القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

أحدث التحول الرقمي تغييراً جذرياً في أساليب البحث العلمي، إذ أصبحت البيانات تجمع بصورة إلكترونية، وأصبحت البرمجيات قادرة على تحليل ملايين السجلات خلال دقائق معدودة، كما دخل الذكاء الاصطناعي في مراحل متعددة من إعداد الدراسات، بدءاً من مراجعة الأدبيات وحتى تحليل النتائج.

ورغم الفوائد الكبيرة التي حققتها هذه التقنيات، فإنها أوجدت مجموعة جديدة من التحديات الأخلاقية التي لم تكن مطروحة في السابق، وأصبح من الضروري التعامل معها من خلال سياسات واضحة وممارسات مسؤولة.

خصوصية البيانات

تعتمد الدراسات الحديثة بصورة متزايدة على البيانات الرقمية، سواء كانت بيانات العملاء أو الموظفين أو المستخدمين أو المؤسسات. وتحتوي هذه البيانات في كثير من الأحيان على معلومات شخصية أو مالية أو تنظيمية قد يؤدي تسريبها إلى أضرار كبيرة.

ولذلك أصبح الباحث مطالبًا بتطبيق معايير متقدمة لحماية البيانات، مثل تشفير الملفات، وتحديد صلاحيات الوصول إليها، واستخدام خوادم آمنة، والتخلص من البيانات بعد انتهاء الغرض البحثي منها وفقًا للأنظمة المعمول بها.

الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الأخلاقية

أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي جزءًا من البيئة البحثية الحديثة، إذ تستخدم في تلخيص الدراسات، وتصنيف البيانات، والمساعدة في التحليل الإحصائي، وإعداد الرسوم البيانية، بل وحتى في المساعدة على صياغة النصوص العلمية.

ورغم أن هذه التطبيقات ترفع كفاءة الباحث وتختصر الوقت، فإنها لا تعفيه من المسؤولية العلمية. فالباحث هو المسؤول عن مراجعة جميع المخرجات والتأكد من صحتها، وعدم الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في إنتاج معلومات غير موثقة أو نتائج لا تستند إلى بيانات حقيقية.

كما ينبغي الإفصاح عن استخدام هذه الأدوات عندما تقتضي سياسات الجامعة أو المجلة العلمية ذلك، لأن الشفافية أصبحت جزءًا أساسيًا من أخلاقيات البحث في العصر الرقمي.

أمن المعلومات

لم تعد أخلاقيات البحث تقتصر على الجوانب السلوكية، بل أصبحت تشمل الجوانب التقنية أيضًا. فاختراق قواعد البيانات أو فقدان الملفات أو تعرضها للسرقة قد يمثل انتهاكًا أخلاقيًا إذا كان نتيجة إهمال الباحث في تطبيق إجراءات الحماية المناسبة.

ولهذا أصبح من الضروري أن يمتلك الباحث الحد الأدنى من المعرفة بأمن المعلومات، خاصة عند التعامل مع الدراسات الإلكترونية أو قواعد البيانات الضخمة أو أنظمة الحوسبة السحابية.

العدالة في استخدام البيانات

تثير البيانات الضخمة تحدياً أخلاقياً آخر يتمثل في عدالة استخدامها. فقد تؤدي بعض طرق جمع البيانات أو تحليلها إلى استبعاد فئات معينة أو إنتاج نتائج متحيزة نتيجة عدم تمثيل جميع أفراد المجتمع بصورة متوازنة.

ومن هنا ينبغي على الباحث تقييم مصادر البيانات بصورة دقيقة، والتأكد من أنها تعكس المجتمع المستهدف بصورة عادلة، مع توضيح أي قيود قد تؤثر في تمثيل النتائج.

5. القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي

لا يمكن تحقيق بيئة بحثية تتسم بالنزاهة والشفافية إذا اقتصر الاهتمام بأخلاقيات البحث العلمي على الباحث وحده، لأن الالتزام الأخلاقي يمثل مسؤولية مؤسسية تشارك فيها الجامعات، والكليات، ومراكز البحوث، والمجلات العلمية، والجهات الممولة. فكل مؤسسة أكاديمية تسعى إلى التميز البحثي مطالبة بتوفير نظام متكامل يدعم الممارسات الأخلاقية، ويمنع المخالفات قبل وقوعها، ويعالجها بصورة عادلة عند حدوثها.

وقد أدركت الجامعات العالمية أن الاستثمار في أخلاقيات البحث لا يقل أهمية عن الاستثمار في المختبرات أو التقنيات الحديثة، لأن جودة المعرفة ترتبط أولاً بسلوك الباحث، ثم بالأدوات التي يستخدمها. ولهذا أصبحت أخلاقيات البحث أحد المعايير الأساسية التي تدخل في تصنيفات الجامعات الدولية، كما أصبحت جزءاً من معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.

نشر ثقافة النزاهة العلمية

يبدأ دور الجامعة قبل أن يبدأ الطالب مشروعه البحثي، وذلك من خلال نشر ثقافة النزاهة العلمية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. ويتحقق ذلك عن طريق تنظيم الدورات التدريبية، وورش العمل، والندوات التي تشرح المبادئ الأخلاقية، وتوضح صور المخالفات البحثية وآثارها العلمية والقانونية.

ولا ينبغي أن تقتصر هذه البرامج على الجانب النظري، بل يجب أن تتضمن حالات عملية ودراسات واقعية تساعد الباحثين على فهم كيفية التعامل مع المواقف الأخلاقية المعقدة التي قد تواجههم أثناء تنفيذ الدراسات.

كما أن دمج أخلاقيات البحث العلمي ضمن المقررات الدراسية في برامج الدراسات العليا يساهم في بناء وعي مبكر لدى الباحثين، ويجعل الالتزام الأخلاقي جزءاً من ثقافتهم العلمية وليس مجرد متطلب إداري.

بناء سياسات واضحة

تتحمل المؤسسات الأكاديمية مسؤولية وضع سياسات واضحة تنظم جميع مراحل البحث العلمي، بحيث يعرف الباحث منذ البداية حقوقه وواجباته والإجراءات التي يجب اتباعها قبل تنفيذ الدراسة وأثناءها وبعد الانتهاء منها.

وتتضمن هذه السياسات عادة قواعد التوثيق العلمي، وآليات الحصول على الموافقات الأخلاقية، وإجراءات حماية البيانات، وسياسات استخدام الذكاء الاصطناعي، وآليات الإفصاح عن تضارب المصالح، والعقوبات المترتبة على المخالفات الأخلاقية.

ويساعد وضوح هذه السياسات في تقليل الأخطاء الناتجة عن عدم المعرفة، كما يعزز العدالة في التعامل مع جميع الباحثين داخل المؤسسة.

تطوير لجان أخلاقيات البحث

تمثل لجان أخلاقيات البحث العلمي أحد أهم عناصر الحوكمة البحثية داخل الجامعات، إلا أن دورها لا ينبغي أن يقتصر على مراجعة الطلبات ومنح الموافقات، بل يجب أن يمتد إلى تقديم الدعم العلمي والاستشاري للباحثين.

فقد يواجه الباحث أثناء تنفيذ الدراسة مواقف أخلاقية غير متوقعة، مثل طلب المؤسسة المشاركة الاطلاع على البيانات الفردية، أو اكتشاف معلومات قد تؤثر في مصالح بعض الأطراف، أو ظهور نتائج قد تسبب ضرراً تنظيمياً إذا نشرت دون تفسير مناسب. وفي مثل هذه الحالات ينبغي أن تكون اللجان جهة استشارية تساعد الباحث على اتخاذ القرار الأخلاقي الصحيح.

كما ينبغي أن تعمل هذه اللجان على تحديث معاييرها بصورة مستمرة لمواكبة التطورات المرتبطة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات.

تعزيز التعاون الدولي

أصبحت البحوث الحديثة تعتمد بصورة متزايدة على التعاون بين جامعات ومؤسسات من دول مختلفة، وهو ما يفرض تحديات أخلاقية تتعلق باختلاف القوانين والثقافات والأنظمة المنظمة للبحث العلمي.

ومن هنا يبرز دور الجامعات في وضع اتفاقيات واضحة تنظم تبادل البيانات، وتحدد مسؤوليات جميع الأطراف المشاركة، وتضمن احترام القوانين المحلية والدولية المتعلقة بحماية البيانات والملكية الفكرية.

كما يسهم التعاون الدولي في تبادل الخبرات المتعلقة بالممارسات الأخلاقية، وتطوير المعايير المشتركة التي تساعد على رفع جودة الإنتاج العلمي عالميًا.

6. التطبيق العملي لأخلاقيات البحث في الدراسة

تبدأ الدراسة بتحديد مشكلة بحثية تعكس احتياجًا حقيقيًا للمؤسسات، دون السعي إلى إثبات نتائج مسبقة. ويحرص الباحث على مراجعة الأدبيات الحديثة لتحديد الفجوة البحثية بصورة دقيقة، مع توثيق جميع المصادر التي اعتمد عليها في بناء الإطار النظري.

بعد ذلك يتم إعداد خطة بحث توضح المنهج المستخدم، وأدوات جمع البيانات، والمجتمع المستهدف، وطريقة اختيار العينة، مع تقديم هذه الخطة إلى لجنة أخلاقيات البحث للحصول على الموافقة قبل البدء في التنفيذ.

وفي مرحلة جمع البيانات يوضح الباحث للمشاركين أهداف الدراسة، ويؤكد لهم أن المشاركة اختيارية بالكامل، وأن البيانات ستستخدم لأغراض البحث فقط، مع ضمان عدم الإفصاح عن أي معلومات يمكن أن تكشف هوية الأفراد أو الشركات.

كما يحرص الباحث على تصميم الاستبيان بطريقة موضوعية لا تتضمن أسئلة توجي بإجابة معينة، حتى لا تؤثر في حياد المشاركين أو توجه إجاباتهم نحو نتائج محددة.

وعند الانتهاء من جمع البيانات يتم تخزينها في بيئة إلكترونية آمنة، مع تحديد صلاحيات الوصول إليها، وعدم مشاركة الملفات مع أي جهة خارج فريق البحث إلا بعد الحصول على الموافقات اللازمة.

وفي مرحلة التحليل يستخدم الباحث البرامج الإحصائية المناسبة دون حذف القيم التي لا تتفق مع فرضيات الدراسة، كما يلتزم بعرض النتائج كما أظهرتها البيانات، سواء دعمت توقعاته أم خالفها.

أما عند مناقشة النتائج، فيربط الباحث بين ما توصل إليه وبين الدراسات السابقة بصورة موضوعية، ويبين نقاط القوة والقصور في دراسته، ويعترف بالقيود المنهجية التي قد تؤثر في تعميم النتائج.

وعند نشر الدراسة يلتزم الباحث بالتوثيق العلمي الكامل، والإفصاح عن أي مصادر تمويل أو علاقات مهنية قد تؤثر في حياده، مع احترام سياسات النشر الخاصة بالمجلة العلمية وعدم إرسال الدراسة إلى أكثر من جهة في الوقت نفسه.

وبين هذا المثال أن أخلاقيات البحث ليست مرحلة مستقلة عن المنهجية، بل هي عنصر متداخل مع جميع مراحل البحث، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة الدراسة وقيمتها العلمية.

7. الخلاصة

يتضح من خلال هذا التقرير أن أخلاقيات البحث العلمي تمثل الأساس الذي تستند إليه جودة الدراسات الأكاديمية واستدامة المعرفة العلمية، وأن الالتزام بها لم يعد خيارًا شخصيًا للباحث، بل أصبح ضرورة علمية ومؤسسية تفرضها متطلبات الاعتماد الأكاديمي والتطور المستمر في بيئة البحث العلمي. وقد ساهمت التحولات التي شهدتها العالم في مجالات التكنولوجيا والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في توسيع مفهوم أخلاقيات البحث، بحيث أصبح يشمل الجوانب التقنية والتنظيمية إلى جانب المبادئ التقليدية مثل النزاهة والموضوعية والشفافية.

كما أظهر التقرير أن الدراسات الإدارية تحتاج إلى مستوى مرتفع من الالتزام الأخلاقي، نظرًا لاعتمادها على بيانات بشرية وتنظيمية قد تؤثر بصورة مباشرة في السياسات والقرارات داخل المؤسسات. ولذلك فإن حماية خصوصية المشاركين، واحترام الملكية الفكرية، والإفصاح عن تضارب المصالح، والالتزام بالموضوعية، تمثل جميعها عناصر لا غنى عنها لتحقيق المصداقية العلمية.

ومن ناحية أخرى، تبين أن الجامعات ولجان أخلاقيات البحث تؤدي دورًا محوريًا في بناء بيئة بحثية تقوم على النزاهة والحوكمة، من خلال وضع السياسات، وتقديم التدريب، ومراجعة الدراسات، ومتابعة الالتزام بالمعايير الأخلاقية. كما أن التطوير المستمر لهذه المنظومة يعد ضرورة لمواكبة التحديات الجديدة المرتبطة بالتحول الرقمي والتعاون البحثي الدولي.

وفي ضوء ما سبق، يمكن التأكيد على أن مستقبل البحث العلمي في إدارة الأعمال يعتمد على تحقيق التكامل بين الكفاءة المنهجية والالتزام الأخلاقي. فالباحث المتميز ليس هو الأكثر إنتاجًا فحسب، وإنما هو الأكثر التزامًا بالقيم العلمية التي تضمن إنتاج معرفة دقيقة، وموثوقة، وقابلة للتطبيق، وتسهم في خدمة المؤسسات والمجتمع ودعم التنمية المستدامة. ومن ثم فإن الاستثمار الحقيقي في البحث العلمي يبدأ بالاستثمار في أخلاقيات الباحث، لأنها تمثل الضمان الأساسي لاستمرار الثقة في المعرفة العلمية وقدرتها على إحداث أثر إيجابي في الواقع العملي.

8. المراجع

1. Ali, S. S., & Watson, R. (2021). *Research ethics in health and social care: A guide for students and researchers*. Nursing Ethics, 28(6), 1011–1023.
2. Hammersley, M. (2021). *Ethics and qualitative research: Controversies and contexts*. Sociology, 55(4), 713–729.
3. Israel, M. (2022). *Research ethics and integrity for social scientists: Beyond regulatory compliance* (2nd ed.). SAGE Publications.
4. Bouter, L. M. (2020). *What research institutions can do to prevent misconduct and promote integrity*. Science and Engineering Ethics, 26, 2363–2369.
5. Fanelli, D., Costas, R., & Larivière, V. (2021). *Misconduct policies, academic culture and career stage: Factors shaping research integrity*. Research Policy, 50(6), 104234.
6. Kalichman, M. W. (2021). *A brief history of research ethics and integrity*. Accountability in Research, 28(5), 267–280.
7. Masic, I. (2021). *Plagiarism and ethics of scientific research*. Acta Informatica Medica, 29(2), 73–80.
8. National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine. (2022). *Protecting the integrity of research data: A framework for research ethics*. The National Academies Press.